مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: قياس خطوط الفقر ومؤشراتها في مجمعي (بنصلاوة وداره توو) لعام 2003
اسم الكاتب: م.د. صابر بيرداود عثمان، م.م. كيزخان يوسف عزيز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3148
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 04:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٨ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [١٥٣-١٧٥]

قياس خطوط الفقر ومؤشراتها في مجمعي (بنصلاوة وداره توو) لعام ٢٠٠٣

الدكتور صابر پيرداود عثمان
مدرس ـ قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة صلاح الدين
perdawedd@yahoo.com

كيزخان يوسف عزيز
مدرسة مساعدة ـ قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة صلاح الدين
Keshkhan74@yahoo.com

المستخلص

يعد الفقر ظاهرة معقدة لها أبعاد اقتصادية، واجتماعية وسياسية خطيرة. كما أن نطاق الفقر غير محدد بإقليم جغرافي معين، أو بفترة زمنية معينة وإذا ما تفاقمت مشكلة الفقر ولم تعالج، تنجم عنها انعكاسات سلبية قد تهدد كيان المجتمع برمته. وبما أن عينة الدراسة محصورة بسكان مجمعي بنصلاوة وداره توو، وبما أن معظم هؤلاء إما نازحين من القرى المدمرة أو من العوائل المرحلة من محافظة كركوك، عليه يعتقد بأن يكون الفقر هو السمة السائدة لسكان هذين المجمعين. لذا فإن الدراسة الحالية تهدف إلى قياس مؤشرات الفقر التي تساعد على وضع البرامج الهادفة إلى التخفيف من حدته. ولتحقيق هذا الهدف تم جمع المعلومات المطلوبة من ٢٢٠ عائلة لقياس الفقر المدقع، المطلق، النسبي والاجتهادي، وذلك باستخدام الطرق المنهجية المعروفة.

لقد توصلت الدراسة إلى نتيجة وهي، أن الفقر ليست مشكلة حادة نسبياً في العينة المبحوثة. وقد تعزى هذه النتيجة بالدرجة الرئيسة إلى الأثر الإيجابي لقرار النفط مقابل الغذاء. كما خرجت الدراسة بجملة من التوصيات التي تخدم في تخفيف الفقر في المنطقة المشمولة بالدراسة.

Measuring Poverty Lines and Their Indicators in Two Residential Collectives (Binasloua and Daratoo) in The Year 2003

Sabir P. D. Othman (PhD)
Lecturer
Department of Economic
University of Salah Al – Din

Khithkhan Y. Aziz
Assistant Lecturer
Department of Economic
University of Salah Al – Din

Abstract

Poverty is considered as a complex phenomenon that has economic, social and political serious dimensions. Further, poverty is not restricted to special geographical area or periods. Therefore, if the problem of poverty aggravates and is not tackled properly, it will lead to negative repercussions that might threat the society as a whole.

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/١٢/١٢ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٧/٣/٦

The sample of the study restricted to two residential collectives; considers that the majority of those people are emigrants from their destroyed villages or they are forcibly expelled from Kirkuk Governorate. For these reasons, poverty is expected to be a dominant characteristic in the area under consideration. So, the current study aims at measuring poverty indices which might help programs that are designed to reduce the poverty severity. Hence, the study employed objective methods to measure extreme, absolute, relative and subjective poverty.

Generally speaking, the results show that the degree of poverty is not relatively severe as one might think in the area under consideration. The result suggests that the United Nations' resolution 986 (oil for food) positively affected in the reduction of poverty. Finally, the research recommends useful suggestions that might serve to better overcome poverty in the area considered.

المقدمة

يعد الفقر ظاهرة اقتصادية، واجتماعية وسياسية، متعددة الجوانب، عميقة الجذور (نادر،٢٠٠٠، ٦٩-٨٩)، وليس لها حدود إقليمية تحصر أبعادها الجغرافية، فاتساعها دالة بالموارد ونمط السياسات الاقتصادية التي تعمل على استخدامها وتوزيع عوائدها بين أفراد المجتمع، كما أن لهذه الظاهرة بعداً زمنياً (النجفي، ٢٠٠١، ٢٣٣). وقد أولت الأديان السماوية، ولاسيما ديننا الإسلامي الحنيف، هذه الظاهرة إهتماماً خاصاً، كما تشير إلى ذلك العديد من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة (سورة البقرة، الآية٢٧١) (سورة التوبة، الآية ٦٠). أما النظريات الاجتماعية، فعندما دَرست ظاهرة الفقر لم تفصلها عن الوجه الآخر للعملة، ألاّ وهي الأفراد الأثرياء أو الأمم الغنية التي تجد من مصلحتها الدائمة إبقاء الأفراد الآخرين، أو الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر. ففي التراث الفلسفي نجد مقولة أرسطو "الفقر هو مولد الثورات والجريمة" (الفارس، ٢٠٠١، ٢٣).

وقد أخذت قضيتا الفقر وتوزيع الدخل منعطفاً جديداً منذ مطلع الثمانينات وذلك لحدوث تطورين وهما: الأول: بدء العديد من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مما انعكست سلباً على الطبقات الفقيرة، والثاني: تمثل في التحول الكبير في أدبيات التنمية من مفهوم (النمو الاقتصادي) القائم على التصنيع وتكوين رأس مال والاستثمار المكثف من وسائل الإنتاج إلى التنمية البشرية، لكونها أساس عملية التنمية وجوهرها (الفارس،٢٠٠١، ١٠).

وتشير التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، عن الفقر في العالم للعام ٢٠٠٣ أنه مازال بحدود بليون إنسان في العالم يكافحون للبقاء على قيد الحياة. إذ إن متوسط إنفاقهم اليومي يقل عن دولار واحد. كذلك يعاني ٨٠٠ مليون إنسان، أو١٥% من سكان العالم الجوع المزمن (UNDP,2003)، على الرغم من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي تم تحقيقها، الأمر الذي يوضح مدى التحدي الذي يمثله الفقر للعالم، فضلاً عن ذلك، فإن مما يزيد من التحدي هو أن مؤشرات الصحة والتعليم ونصيب الفرد من الاستهلاك، بالنسبة لمختلف المواد، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعكس جميعها تفاوتاً كبيراً بين الدول ذات الدخول المرتفعة والمنخفضة (OPIC,2001,5).

١. أهمية البحث

إن مؤشرات الفقر تساعد في تشخيص ظاهرة الفقر بدقة، كما أنها تساعد في تحديد الخصائص الاجتماعية والسكانية للفقراء وتحديد مناطق تمركزهم. كما أن تقديرات مؤشرات الفقر تساعد في وضع البرامج الهادفة إلى معالجة مشكلة الفقر، كما أنها تساعد في تقويم مسيرة التنمية، فضلاً عن معرفة التغيير في اتجاهاتها عبر الأزمان، وهي في الوقت نفسه أداة للبحوث والدراسات الخاصة بالفقر.

٢. مشكلة البحث

إن للسياسات التي انتهجها النظام السابق ضد الشعب العراقي بشكل عام، والشعب الكردي بشكل خاص، من هدم القرى وترحيل أهاليها، وكذلك عمليات (الأنفال) وترحيل أهالي (طةرميان) إلى محافظتي أربيل والسليمانية وتوطينهم بشكل جبري في مجمعات سكنية، تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الأساسية جعلت هذه العوائل تترك أراضيها الزراعية ومهنها الأصلية من الفلاحة والرعي والتحول إلى مهن وأعمال أخرى أو تعرضهم إلى البطالة وتدهور مستوى معيشتهم ووقوعهم في الفقر.

مما لاشك فيه أن للفقر إنعكاسات إجتماعية وإقتصادية وسياسية خطيرة تتطلب المعالجة، فضلاً عن كونه مسألة أخلاقية وإنسانية، تتطلب العمل على الحد من حدته.

٣. أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى:

أ. احتساب خطوط الفقر ومؤشراته بصيغ مختلفة بالاستناد إلى الطرق المنهجية الشائعة الاستخدام.

ب. تحليل مؤشرات الفقر للتوصل إلى استنتاجات معينة خاصة بظاهرة الفقر في العينة موضوع الدراسة.

ج. التوصل إلى بعض المقترحات التي نجدها مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة، أو قد تخدم المسيرة العلمية في مجال الدراسات الخاصة بالفقر.

٤. فرضية البحث

إن للقرار ٩٨٦ الصادر عن مجلس الأمن الدولي والخاص بتوزيع المواد الغذائية الأساسية بالبطاقة التموينية، آثاراً إيجابية في تحسين المستوى الغذائي لسكان العراق. عليه نتوقع إنخفاض المؤشرات الخاصة بالفقر المدقع في العينة موضوع الدراسة. كذلك يتوقع الارتفاع النسبي للمؤشرات الخاصة بالفقر المطلق، وذلك لعدم وجود أية برامج صريحة هادفة إلى الحد من ظاهرة الفقر. ولا توجد توقعات محددة بشأن الفقر النسبي. أما الفقر الاجتهادي، فإنه يتوقع الارتفاع النسبي للمؤشرات الخاصة به، لأن تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى للمعيشة عادة يميل إلى الارتفاع.

٥. منهجية البحث

يتم استخدام الصيغ القياسية المألوفة لاحتساب خطوط الفقر، ومن ثم احتساب مؤشرات الفقر المناظرة لكل خط من خطوط الفقر المقدرة على وفق مفاهيم الفقر المعروفة والمستخدمة في هذا النوع من الدراسات.

٦. البيانات المستخدمة

إعتمدت الدراسة على المسح الميداني وجمع المعلومات لعينة مكونة من ٢٢٠ عائلة، بواقع ١١٣ عائلة في مجمع بنصلاوة و ١٠٧ عائلة في مجمع داره توو، من خلال عينات عشوائية، وبثلاث فترات زمنية مختلفة للعام ٢٠٠٣، في فصل الشتاء، وفي فصل الربيع وفي فصل الصيف.

تم اختيار قضاء (ده شتي هه ولێر) وتحديداً مجمعي (بنصلاوة وداره توو) بسبب كون الفقر السمة الظاهرة لسكان هذين المجمعين. وتم استخدام متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للفرد في الدراسة بدلاً من الدخل لجملة من الأسباب النظرية والعملية. من أهم المبررات النظرية هي أن للدخل مفاهيم عديدة، وأن كل مفهوم يعطي نتائج ومن ثم استنتاجات خاصة به. كما أن الدخل أكثر تعرضاً للتذبذب مقارنة بالاستهلاك (الفارس،٢٠٠١ ،٢٣). والأهم من ذلك هو أن الإنفاق الاستهلاكي، أي الدخل المنفق وليس الدخل بحد ذاته، هو الذي يولد المنفعة وبالتالي يعكس المستوى الحقيقي للمعيشة (Atkinson,1975,39).

أما من الناحية العملية، فمن الصعب الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل لأسباب عديدة، منها متعلقة بالضريبة أو لأسباب اجتماعية وغيرها (محمد، ١٩٩٦، ٣).

إن مبرر استخدام الفرد وحدة للتحليل بدلاً من الأسرة هو أن أفراد الأسرة الواحدة يوحدون إنفاقهم الاستهلاكي وإن مستوى رفاهيتهم يتحدد بكل من إجمالي الإنفاق وحجم الأسرة، عليه فإن أفضل تعديل لأخذ اختلاف إنفاق الأسر الناجمة عن الاختلاف في حجومها بنظر الاعتبار، هو استخدام متوسط الإنفاق الشهري للفرد بدلاً من الأسرة (محمد، ١٩٩٦، ٣).

توصيف وصياغة إنموذج التحليل

أولاً- بما أن البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية قد تم جمعها خصيصاً لقياس الفقر، فقد ساعد ذلك على إمكانية تقدير الأنواع المختلفة من خطوط الفقر. وقد تم استخدام أكثر من طريقة لاحتساب خطوط الفقر لأربعة أنواع من الفقر.

وفيما يأتي توضيح لكيفية احتساب خطوط الفقر الأربعة مع المؤشرات المناظرة لها بشيء من التفصيل لتسهيل تفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها.

١. خط الفقر المدقع Extreme Poverty Line (EPL): بما أن الفقر المدقع هو تلك الحالة التي لايستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، عليه فإن خط الفقر المدقع يمثل كلفة تغطية تلك الحاجات، الغذائية

سواءٌ أكان للفرد أم للأسرة،على وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة (المهاجر،١٩٩٧، ٢٦).

لقد اعتمدت الدراسة الحالية ثلاثة أساليب مختلفة لتحديد خط الفقر المدقع. كما هي موضحة في أدناه:

(EPL1): إن هذه الطريقة تعتمد على الكلفة الفعلية لمتوسط عدد السعرات الحرارية اللازمة لكل فرد يومياً. ويمكن تحديد خط الفقر المدقع حسب هذه الطريقة عن طريق احتساب تكلفة السعرة الحرارية الواحدة على وفق نمط الحياة السائدة في عينة الدراسة بالصيغة الآتية:

$$\text{تكلفة السعرة الحرارية الواحدة} = \frac{\text{متوسط الإنفاق الفردي الشهري على المواد الغذائية}}{\text{متوسط عدد السعرات الحرارية الشهرية المكتسبة}}$$

بما أن متوسط الإنفاق الفردي الشهري على المواد الغذائية لعينة الدراسة قد بلغ ١١٣,٩٧ ديناراً، وأن متوسط عدد السعرات الحرارية المكتسبة من الإنفاق الغذائي للفرد بلغ ٣١٣٩ سعرة حرارية يومياً، وبما أن متوسط عدد أيام الشهر في سنة إجراء الدراسة أي سنة ٢٠٠٣ هو ٣٠,٤٢ يوماً، عليه فإن:

تكلفة السعرة الحرارية الواحدة هي:

$$\frac{١١٣,٩٧}{٣١٣٩ \times ٣٠,٤٢} = ٠,٠٠١٢ \text{ دينار}^{(*)}$$

وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، قدر متوسط حاجة الفرد اليومية من السعرات الحرارية في العراق بـ ٢٤٣٦سعرة حرارية (المهاجر، ١٩٩٧، ٢٨). عليه تصبح تكلفة حاجة الفرد الشهرية من السعرات الحرارية في العينة موضوع الدراسة بالشكل الآتي:

EPL1 = ٢٤٣٦ × ٣٠,٤٢ × ٠,٠٠١٢ = ٨٨,٩٢ ديناراً وهو خط الفقر المدقع الأول.

وهذا يعني أنه إذا كان متوسط الإنفاق الفردي الشهري على الغذاء لأية أسرة أقل من هذا المقدار، فإنها واقعة في الفقر المدقع.

(EPL2): إن هذه الطريقة مختلفة عن الطريقة السابقة، لكونها تعتمد على تكلفة متوسط السعرات الحرارية اليومية اللازمة للفرد وبالاعتماد على أسعار السوق السائدة للبنود الغذائية الموزعة وفقاً للبطاقة التموينية، وهي أقل كلفة مقارنة بمصادر أخرى لتأمين السعرات الحرارية الضرورية كما يظهر في الفقرات اللاحقة.

إن البنود الغذائية الموزعة بالبطاقة التموينية للعام ٢٠٠٣ تحتوي على ٢١١١ سعرة حرارية في اليوم لكل فرد[*]. وقد تم تقدير نسبة الهدر في استخدام السكر

---

[*] نعني به الدينار العراقي القديم أو ما يسمى بالطبعة السويسرية وهو يساوي (١٥٠) ديناراً عراقياً من الطبعة الجديدة، وهذه الملاحظة سارية في بقية الدراسة.

والحبوب في العراق بنسبة ٢٠% وهي تبلغ ١٠% بالنسبة للمجموعات الغذائية الأخرى (محمد، ١٩٩٦، ١٨). وبما أن عدد السعرات الحرارية اليومية الموجودة في السكر والحبوب في الكميات الفعلية الموزعة بالبطاقة التموينية للعام ٢٠٠٣ هي ١٧١٩ سعرة حرارية يومياً. من هنا، فإن مقدار الهدر يبلغ ٣٤٤ سعرة حرارية يومياً. أما عدد السعرات الحرارية التي تتضمنها البنود الغذائية الأخرى على وفق الكميات الموزعة هي ٣٩٢ سعرة في اليوم. عليه، فإن مقدار الهدر يبلغ ٣٩,٢ سعرة في اليوم. أي أن إجمالي الهدر من السعرات الحرارية قد بلغ ٣٨٣,٢ سعرة يومياً، وبطرح مقدار الهدر من ٢١١١، نحصل على صافي السعرات الحرارية اليومية، التي يحصل عليها كل فرد والذي يبلغ ١٧٢٧,٨سعرة.

وكما ذكر سابقاً فأن حاجة الفرد اليومية من السعرات الحرارية هي ٢٤٣٦ سعرة، عليه، فإن مقدار العجز يبلغ ٧٠٨,٢ سعرة لكل فرد يومياً. وإن كلفة تغطية العجز تبلغ ٢٥,٨٥دينار شهرياً(**)، وبما أن قيمة المواد الغذائية الموزعة شهرياً حسب الأسعار السائدة في السوق للعام ٢٠٠٣ هي ٣٧,٣ ديناراً. عليه، فإن كلفة تغطية كامل احتياجات الفرد من السعرات الحرارية شهرياً التي تمثل خط الفقر المدقع الثاني هي:

(EPL2) = ٢٥,٨٥ + ٣٧,٣ = ٦٣ دينار.

وفقاً للتفاصيل المذكورة آنفاً، إذا كان متوسط الإنفاق الفردي الشهري على المواد الغذائية لأية عائلة أقل من ٦٣ ديناراً، فإن تلك العائلة واقعة في الفقر المدقع.

(EPL3): ومن خلال هذه الطريقة تم تحديد خط الفقر المدقع بتعديل متوسط خط الفقر المدقع في عموم العراق لعام ١٩٨٨ لدراستين سابقتين، بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في أربيل لعام ٢٠٠٣ والبالغ ٢٣٥,٢% (ناصح،٢٠٠٤، ٦٠)، وعلى أساس عام ١٩٨٨ هو سنة الأساس. وقد حددت الدراسة الأولى خط الفقر المدقع بـ١٧,١٥ديناراً (الكليدار، ١٩٩١، ١١٠)، أما الدراسة الثانية فقد حددته بـ١٨,٦٣٥ديناراً (المهاجر، ١٩٩٧، ٣٠). وبأخذ متوسط هذين الخطين نحصل على خط واحد للفقر المدقع في العراق للعام ١٩٨٨ والبالغ ١٧,٨٩ ديناراً. وبتعديل هذا الرقم نحصل على خط الفقر المدقع (EPL3) مساوي لـ٤٢,٠٧٧ ديناراً.

خط الفقر المطلق Absolute Poverty Line (APL)

ان الفقر المدقع هو مفهوم ضيق مثلما هو مفهوم غامض ومضلل لكونه مفهوماً غير عمليًّ، فضلاً عن كونه مفهوماً ثابتاً (ويبستر، ١٩٨٦، ٢٦). اذ إن الفقر غير مرتبط فقط بالحرمان من الغذاء، فهناك ضرورات أخرى لا بد من توافرها بغض

(*) تفاصيل البيانات مدرجة في ملحق ٢.

(**) كلفة تغطية العجز = مقدار العجز من السعرات الحرارية× سعر الوحدة من السعرات الحرارية × عدد أيام الشهر = ٧٠٨,٢× ٠,٠٠١٢ × ٣٠,٤٢ = ٢٥,٨٥ دينار

النظر عن الزمان والمكان، فضلاً عن ذلك، فإن تلك الضرورات تتغير عبر الزمن وباختلاف المجتمعات.

للأسباب المذكورة آنفاً، يجب الاستعانة بتعريف آخر للفقر، هو الفقر المطلق، وهو تلك الحالة التي لا يستطيع الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة (بالغذاء، السكن، الملابس، التعليم، الصحة، النقل ...الخ). ويمثل خط الفقر المطلق كلفة تغطية تلك الحاجات وفقاً لنمط الحياة السائد في المجتمع وبحدوده الدنيا (المهاجر، ١٩٩٧، ٢٦).

لقد استخدمت الدراسة الحالية ستة أساليب مختلفة لتقدير خط الفقر المطلق، وهي موضحة أدناه:

(APL1): من خلال هذا الأسلوب يتم تحديد خط الفقر المطلق بإضافة٢٠% أو (٣٠%) من متوسط الإنفاق الفردي العام، الذي يتضمن بقية الضروريات غير الغذائية، إلى خط الفقر المدقع (EPL) (الكليدار، ١٩٩١، ١١٠–١١١) وبما أن الدراسة الحالية قد حددت ثلاثة خطوط للفقر المدقع وهي ٨٨,٩٢ ديناراً و٦٣ ديناراً و٤٢,٠٧٧ ديناراً، وبأخذ متوسط هذه الخطوط الثلاثة نحصل على خط واحد للفقر المدقع والبالغ ٦٤,٦ ديناراً تقريباً. وبما أن متوسط الإنفاق الفردي العام في عينة الدراسة هو ٢١٧,٢٤ ديناراً(*). وبإضافة ٢٠% من هذا المقدار، البالغ ٤٣,٤٤٨ ديناراً، إلي خط الفقر المدقع، نحصل على خط الفقر المطلق، أي أن:

APL1a = ٦٤,٦ + ٤٣,٤٤٨ = ١٠٨,٠٤ دينار.

أما بإضافة نسبة ٣٠% من متوسط الإنفاق الفردي العام البالغ ٦٥,١٧٢ دينار، نحصل على خط الفقر المطلق ، أي أن:

APL1b= ٦٤,٦ + ٦٥,٢ = ١٢٩,٨ دينار.

(APL2): حسب هذه الطريقة يتم تحديد خط الفقر المطلق على أساس مجموع مقادير الإنفاق الضرورية لكل البنود الإنفاقية، كنسبة مئوية من متوسط الإنفاق الفردي الشهري العام. وتحدد هذه النسبة في ضوء الإنفاق الضروري من الغذاء (الذي يمثل خط الفقر المدقع) إلى متوسط الإنفاق الفردي العام من الغذاء. وبعد تحديد هذه النسبة تضاف البنود الاستهلاكية الأخرى بالنسبة نفسها (المهاجر، ١٩٩٧، ٢٩).

بما أن متوسط خطوط الفقر المدقع الثلاثة للدراسة الحالية هو ٦٤,٦ ديناراً، وأن متوسط الإنفاق الفردي العام على الغذاء هو ١١٣,٩٧ديناراً. عليه، فإن نسبة الإنفاق الضرورية من الغذاء (أي خط الفقر المدقع) إلى متوسط الإنفاق الفردي العام على الغذاء هي تقريباً ١١٣,٩٧ ÷ ٦٤,٦= ٥٧%. وبإضافة النسبة نفسها من متوسط الإنفاق الفردي العام للبنود الاستهلاكية الضرورية الأخرى وهي (الملبس،

(*) كما هو مدرج في الملحق ٢.

السكن، الأثاث والمفروشات، الطاقة، التعليم، الخدمات الصحية، خدمات النقل) نحصل على:

APL2 = ١١٦,٨٩ دينار(*)

(APL3): عبرهذا الأسلوب، كما هو الحال بالنسبة (EPL3)، فقد تم تعديل خطوط الفقر المطلق لثلاث دراسات سابقة في عموم العراق للعام ١٩٨٨، بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في أربيل للعام ٢٠٠٣ والبالغ٢٣٥,٢%، وعلى أساس عام ١٩٨٨ هو سنة الأساس. وقد بلغ خط الفقر المطلق في عموم العراق ٣٤ و٣١,٥٦٧ و٣٣,٥٥ ديناراً للدراسة الأولى (محمد،١٩٩٦، ٤٣) والثانية (المهاجر،١٩٩٧، ٣٠) والثالثة (الكليدار،١٩٩١، ١١٠) على التوالي. وإن متوسط الخطوط الثلاثة هو ٣٣,٠٣٩ ديناراً، وبتعديل هذا الرقم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في أربيل للعام ٢٠٠٣ نحصل على خط الفقر المطلق الثالث وهو:

APL3 = ٧٧,٧١ ديناراً شهرياً.

(APL 4): وفقاً لهذا الأسلوب يتم تحديد خط الفقر المطلق بإحتساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية للفئات الدخلية المختلفة، ويتم إختيار الفئة الدخلية التي يكون ذلك المتوسط هو الأقرب إلى متوسط إحتياجات الفرد من السعرات. ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب النمط الغذائي الفعلي (محمد، ١٩٩٦، ٦)

إن متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية للفئة الإنفاقية الثانية والبالغة ٢٥٤٦,٤ سعرة هي الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السعرات الحرارية والبالغة ٢٤٣٦ سعرة. وإن متوسط الإنفاق الفردي العام المقابل للفئة المذكورة هو ١٠٩,٢دينار. و يعد هذا المبلغ خطاً للفقر المطلق. أي:

APL 4 = ١٠٩,٢ دينار للفرد شهرياً

(APL 5): يسمى هذا الأسلوب بأسلوب Orshansky، وهو شائع الاستخدام. فمن خلال هذه الطريقة يحدد خط الفقر المطلق، بضرب خط الفقر المدقع بمقلوب نسبة الإنفاق للبنود الغذائية إلى الإنفاق العام للفئة الإنفاقية التي تقع فيها العائلة الواقعة عند حد خط الفقر المدقع (Atkinson, 1975, 187) ويمكن تحديد خط الفقر المطلق بهذا هذا الأسلوب بالصيغة الآتية:

$$APL5 = \text{خط الفقر المدقع} \times \frac{1}{\text{نسبة الإنفاق على المواد الغذائية}}$$

$$٦٤,٦ \times \frac{١}{٠,٦٥} = ٩٩,٣٨ \text{ ديناراً}$$

(*) متوسطات الإنفاق الفردي الشهري لجميع البنود الانفاقية مدرجة في الملحق ٢.

إذ إن: ٠,٦٥ هي نسبة الإنفاق على المواد الغذائية للفئة الثانية (التي تقع فيها العائلة الواقعة عند خط الفقر المدقع).

٦٤,٦ هي متوسط الخطوط الثلاثة للفقر المدقع للدراسة الحالية.

(APL 6): يستخدم هذا النوع من خطوط الفقر من قبل البنك الدولي لأغراض المقارنات الدولية. فعلى وفق هذه الطريقة يحدد خط الفقر المطلق في الدول النامية بإنفاق الفرد يومياً دولار أمريكي واحد بالقوة الشرائية الثابتة للعام ١٩٨٥ (UNDP, HDR, 1997, 13).

وقد بلغ المعدل السنوي للتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية٣% خلال الفترة ١٩٨٥ ــ ٢٠٠٣ وذلك بالاعتماد على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI) (www.imf.org). عليه فإن إجمالي التضخم يبلغ ٥٧%، و هذا يعني أن ١,٥٧ دولاراً أمريكي في العام ٢٠٠٣ (السنة التي جمعت فيها بيانات الدراسة الحالية) له القوة الشرائية نفسها لدولار واحد للعام ١٩٨٥.

إن التعبير عن (PPP)[*] بالعملة المحلية في البلدان النامية تستلزم التعديل بمعامل يتراوح بين ٢-٣ (Atkinson, 1975,239-243)، وبما أن سعر الصرف للدولار في العام ٢٠٠٣ في محافظة أربيل قد بلغ ٩,٢٣ دينار عراقي[**]. عليه، فإن ١,٥٧ دولار يصرف مقابل ١٤,٤٩ ديناراً. وبما أن متوسط عدد أيام الشهر خلال سنة الدراسة هو ٣٠,٤ يوماً عليه فإن:

APL6 = ١٤,٤٩ × ٣٠,٤ = ٤٤٠,٥ ديناراً

وبقسمة هذا الرقم على ٢ و٣، يتم الحصول على خط الفقر المطلق على وفق منهجية البنك الدولي الذي يتراوح مداه بين ٢٢٠,٢٥-١٤٦,٨٣ ديناراً شهرياً.

٢. **خط الفقر النسبي (Relative Poverty Line (RPL**: نظراً لتغير متطلبات الحياة، لا يمكن القبول بتعريف مطلق للفقر (George,1980 ,2). كما أن مفهوم الفقر يختلف باختلاف التركيب الاجتماعي وباختلاف مراحل النمو الاقتصادي (Atkinson, 1975, 186). فقد ذكر (Townsend) أن الفقر ليس حالة مطلقة بل هو تحريم نسبي، فالمجتمع يفرض على أعضائه التزامات جديدة عبر الزمن فهم فقراء أو أغنياء على وفق حصتهم من الموارد المتاحة لهم (Townsend, 1954, 130-137).

على ضوء المقدمة المذكورة آنفا، يحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط أو الوسيط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل الفئة ١٠% من السكان الأدنى دخلاً (إنفاقاً). وبهذا، فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت إلى آخر للبلد نفسه (محمد، ١٩٩٦،٦).

إن التعريف المطلق للفقر يُناسب البلدان النامية، أما في البلدان المتقدمة صناعياً والمجتمعات المزدهرة، فقد يكون الفقر المطلق قد فقد معظم فائدته (George, 1980, 2-3). وهذا يعني أن الفقر النسبي وما يستخلص منه من مؤشرات، هو الأنسب لها لأن تلك البلدان تمتلك عادةً شبكات أمان مختلفة تضمن حصول السكان

---

[*] PPP= Purchasing Power Parity.

[**] أخذت المعلومات من سجلات المتعاملين بالعملات الأجنبية.

كافة تقريباً على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية (الطاهر، ١٩٩٩، ١٠٧). لذا، فإن مفهوم الفقر في الدول المتقدمة سينصرف في معظم الأحيان إلى التفاوت في توزيع الدخل، وليس إلى مفهوم الإملاق. وسيكون ذلك مفيداً بشكل خاص في البلدان التي لا تتوافر لديها مسوحات موازنة الأسرة بشكل دقيق (الفارس، ٢٠٠١، ٢٧). وهناك مساوئ لهذا المنهج، أي المنهج النسبي لخط الفقر، ومنها:

أولاً- إن خط الفقر النسبي لا يكون مفيداً إذا أراد المرء أن يراقب الفقر في مكان وزمان معينين. إذ إن هناك دائماً نسبة معينة من السكان تكون في الأسفل، حتى لو إرتفعت مستويات المعيشة لكل السكان. وعلى نحو مماثل، فإن هذا المنهج لا يسمح بإجراء مقارنات للفقر بين المناطق أو الدول.

ثانياً- إن خط الفقر النسبي يكون عشوائيا، فليس واضحاً لماذا ينبغي أن يحدد الفقر في ضوء نسبة مئوية معينة، بدلاً من الأخرى. وأية نسبة مئوية تم تحديدها. وهذا يكون له تأثير في خصائص المجموعة الثانوية من السكان التي توصف بالمجموعة الفقيرة (www.undp.org).

إن المفهوم النسبي للفقر يمكن تحويله إلى نقد بطرائق عديدة. والدراسة الحالية استخدمت ثلاث طرائق لقياس هذا الخط، كما هي مدرجة في أدناه:

(RPL1): بهذه الطريقة البسيطة يتم تحديد خط الفقر النسبي بنصف متوسط الإنفاق الفردي (الكليدار،١٩٩١، ١٠٨). وبما أن متوسط الإنفاق الفردي الشهري العام لعينة الدراسة هو ٢١٧,٢٤ ديناراً، عليه فإن الخط الأولي للفقر النسبي هو:

$$RPL1 = \frac{٢١٧,٢٤}{٢} = ١٠٨,٦٢ \text{ دينار}$$

(RPL2): حسب هذا الأسلوب يعد نصف الوسيط خطاً للفقر النسبي (Atkinson, 1975,189). وبما أن الوسيط لعينة الدراسة قد بلغ٢٠٢,٤٥ديناراً، عليه فإن الخط الثاني للفقر النسبي هو:

RPL2 = ١٠١,٢٣ ديناراً

(RPL3): وهو الأسلوب الذي إعتمده البنك الدولي، وحسب هذا الأسلوب يتم تقدير خط الفقر النسبي بالإعتماد على متوسط الإنفاق الفردي لـ٢٠% الأدنى من سلم التوزيع من السكان. وقد بلغ ذلك المتوسط بالنسبة للدراسة الحالية ١٣٠ ديناراً (الفارس، ٢٠٠١، ٥٦)

٢. **خط الفقر الاجتهادي (الذاتي) Subjective Poverty Line(SPL)**: تعتمد هذه الطريقة لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقير بخصوص دخله وهو:(كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية ؟)، إذ يتم شرح ما يقصد بالاحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء والكساء والتعليم والصحة والمواصلات والسكن والطاقة. وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال يمكن التوصل إلى خط الفقر الاجتهادي (علي، ٤، الانترنت).

وتستند فكرة هذا الخط على أن مسألة تحديد الفقر هي مسألة تعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة، الذي يعدّ مقبولاً اجتماعياً في ذلك المجتمع. وبهذا فإن خط الفقر الاجتهادي لا يتغير بتغير المكان والزمان فحسب، وإنما يختلف أيضاً باختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه والفترة الزمنية نفسها. إذ لوحظ أن تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة يميل إلى الارتفاع عادةً بارتفاع دخولهم وهي المشكلة الرئيسة لتقدير هذا الخط. إلاّ أنه يمكن تجاوز هذه المشكلة عن طريق إعتبار أن قيمة خط الفقر الاجتهادي هي القيمة التي يذكرها الأفراد الذين يعيشون (أو الأسر التي تعيش) في ذلك الخط، أو اللجوء إلى بعض التشريعات لتحديد خط الفقر الاجتهادي، كأن يعد ذلك الخط مساوياً للحد الأدنى للأجور أو للحد الأعلى لمستوى الدخل المشمول بالإعفاء من ضريبة الدخل أو المشمول بإعانات الضمان الاجتماعي (محمد، ١٩٩٦، ٦ –٧).

من خلال المسح الميداني لعينة الدراسة تم توجيه سؤال للعوائل المشمولة بالمسح، بشأن المبلغ الذي يكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية. وبأخذ متوسط الإجابات أظهرت الدراسة أن خط الفقر الإجتهادي يبلغ ١٩٣ديناراً، وهو متوسط الإنفاق الفردي الشهري، أي:

SPL= ١٩٣ ديناراً خط الفقر الاجتهادي.

ثانياً- مؤشرات الفقر (Poverty Indices)

على الرغم من أهمية خط الفقر في الدراسات الخاصة بقياس الفقر في مجتمعٍ معين، إلا أنه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء عن غير الفقراء في ذلك المجتمع (الفارس، ٢٠٠١، ٢٨). وعادة يقاس خط الفقر بالعملة المحلية وبالأسعار الجارية. عليه فهو لا يصلح لأغراض المقارنة المباشرة بين الدول ذات العملات المحلية المختلفة، كما لا يصلح لمقارنة الفقر في الدولة نفسها بين الفترات الزمنية المختلفة لاختلاف مستويات الأسعار. كذلك فإن هذا الخط لا يعكس مدى جسامة مشكلة الفقر، سواءٌ أكان من حيث الحجم العددي للفقراء أم من حيث شدة وعمق الفقر الذي يعانون منه (محمد، ١٩٩٦، ١٠). لذا، فإن قياس ظاهرة الفقر وتحليلها يتطلب توافر مجموعة أخرى من مؤشرات الفقر، فضلاً عن خط الفقر، وذلك للاطلاع على أبعاد الفقر الممكنة.

وقد استخدمت الدراسة الحالية مجموعة من المؤشرات التي أصبحت شائعة الاستخدام في الدراسات الخاصة بقياس ظاهرة الفقر، التي سيأتي عرضها بشيءٍ من التفصيل:

١. **مؤشر عدد الرؤوس (Head–Count Index):** وهو أكثر مؤشرات قياس الفقر استخداما وأسهلها قياساً. ويمثل نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت دخل خط الفقر إلى إجمالي السكان في المجتمع (علي، ٦، الانترنت). ويمكن إحتساب هذا المؤشر بالصيغة الآتية:

$$H = q/n \times 100$$

حيث إن: H = نسبة السكان الفقراء، نسبة مئوية.

q = عدد السكان الفقراء.

n = مجموع السكان.

كما ويمكن قياس هذا المؤشر على مستوى الأسرة بالصيغة الآتية (المعموري، ٢٠٠٠،١١٤):

$$R_1 = N_1/S_1 \times 100$$

حيث إن: R_1 = نسبة الأسر الفقيرة.

N_1 = عدد الأسر الواقعة تحت خط الفقر.

S_1 = مجموع الأسر في المجتمع.

ومن مميزات هذا المؤشر هي إمكانية استخدامه لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر (الفارس، ٢٠٠١، ٢٨). إلا أنه يؤخذ على هذا المؤشر أنه لا يقيس عمق الفقر، وأنه يعامل الفقراء جميعاً بشكل مماثل، ولا يتطرق إلى التغيرات التي تجري تحت خط الفقر (Bernal, 1995). وهذا يعني إن هذا المؤشر لا يتغير إلا بتغير عدد الفقراء(Pannuzi, 1995).

٢. **مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Index):** يحدد هذا المؤشر مقدار الدخل الضروري لإخراج الفقراء من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر. إن هذا المؤشر يقيس حجم الفجوة بين دخل (إنفاق) الفقير وخط الفقر. وهذا المؤشر له ميزة، وهي إنها تسمح بتحديد عمق الفقر (Bernal, 1995). ويوجد نوعان من هذا المؤشر، وهما:

أ. الفجوة المطلقة (الإجمالية) للفقر Absolute Poverty Gap: وهو يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافةً إلى مستوى خط الفقر. ويمكن صياغتها بالشكل الاتي:

$$TPG = q(z - yp)$$

حيث إن: TPG = الفجوة الإجمالية للفقر.

z = خط الفقر.

yp = متوسط إنفاق الفقير.

ب. فجوة الفقر النسبية (Relative Poverty Gap): ويمكن احتسابها بالصيغة الآتية (محمد، ١٩٩٦، ١٢):

$$\mathbf{I = (z - yp / z) \times 100}$$

حيث أن: I = الفجوة النسبية للفقر.

وتفسر فجوة الفقر النسبية بأنها تعبر عن مقدار إنخفاض متوسط إنفاق الفقير عن خط الفقر بوصفها نسبة مئوية من خط الفقر. وكلما كانت قيمة الفجوة النسبية أكبر إبتعد متوسط إنفاق الفقير عن خط الفقر نحو الأسفل (صابر، ٢٠٠٣، ٨).

٣. **مؤشر (Sen) للفقر Sen's Poverty Index**: لغرض إسناد قياس الفقر إلى مرتكزات منطقية وموضوعية، إقترح البروفيسور (Amartya Sen) بديهيتين لابد من استيفائهما بوساطة مؤشرات قياس الفقر. الأولى: هي بديهية الرتابة (Monotonicity Axiom)، التي تقول أنه بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن الانخفاض في دخل أي من الفقراء لابد من أن يؤدي إلى زيادة الفقر. والثانية: بديهية التحويلات (Transfer Axiom) التي تقول بافتراض ثبات

كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن تحويلاً للدخل من أحد الفقراء إلى فرد آخر أكثر دخلاً لابد من أن يؤدي إلى زيادة الفقر (Sen , 1976).

إن مؤشر (H) لا يرضى أو ينتهك كلا الفرضيتين الرتابة والتحويل، أما مؤشر (I) فلا يرضى فرضية التحويل. ولمواجهة القصور في المؤشرين السابقين اقترح Sen مؤشراً جديداً للفقر يمكن احتسابه بالصيغة الآتية (Sen, 1976) :

$$Ps = H [I + (1- I) G]$$

حيث إن: Ps = مؤشر Sen للفقر.

I = الفجوة النسبية.

H = نسبة السكان الفقراء.

G = معامل جيني للتفاوت في توزيع الإنفاق بين الفقراء.

إن قيمة (Ps) تقع بين الصفر والواحد الصحيح. وتكون مساوية للصفر عندما يكون متوسط الإنفاق الشهري لكل فرد أكبر من خط الفقر. في حين قيمته تكون مساوية للواحد الصحيح، إذا استحوذ فرد واحد في المجتمع على كامل الدخل (الإنفاق)، ودخل أو (إنفاق) بقية أفراد المجتمع مساوٍ لصفر (Sen ,1976).

٤. **مؤشر شدّة الفقر Severity of Poverty**: وهذا المؤشر أيضاً من المؤشرات شائعة الاستخدام، ويمكن قياس هذا المؤشر بوصفه الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة (محمد، ١٩٩٦، ١٢). ويمكن إحتسابه بالصيغة الآتية:

$$PFGT = \frac{1}{n}\sum_{p=1}^{q}\left(\frac{z-yp}{z}\right)^{2} \times 100$$

حيث إن : PFGT = مؤشر شدّة الفقر.

تحليل نتائج قياس الفقر

على الرغم من الصعوبات المنهجية والإحصائية التي تثير تساؤلات عديدة بشأن القبول بنتائج أية دراسة عن الفقر، ومع ذلك فقد تمّ قياس أربعة أنواع من خطوط الفقر المذكورة في البند السابق، وذلك بتحديد أكثر من خط للفقر للأنواع الأربعة، تناظره المؤشرات الخاصة بكل خط، كما تمّ توضيحها بشكل تفصيلي في البند الخاص بصياغة النماذج.

كما يظهر في جدول ١، فقد تمّ تحديد أكثر من خط للفقر لكل نوع من أنواع الفقر الأربعة، وذلك بسبب اختلاف مفاهيم الفقر حتى بالنسبة لنوع واحد من الفقر، ومن ثم أصبح لدينا مدى من خط الفقر بدلاً من خط واحد. وكما ذكر في البند السابق، فان خط الفقر لوحده لا يعطينا شيئاً سوى تحديد حد بين الفقير وغير الفقير. لذا تمّ قياس عدة مؤشرات لكل خط من خطوط الفقر، ولكل مؤشر فائدة محددة لفهم الظاهرة وتفسيرها. وسوف يتم تفسير وتوضيح كل مؤشر بشيء من التفصيل على وفق النتائج الرقمية التي تمّ الحصول عليها في البدء. ولا تتطلب التوضيح والتفسير بالنسبة لبقية النتائج وذلك لتجنب الحشو والتكرار في تفسير الأرقام.

الفقر المدقع: تراوح خط الفقر المدقع بين ٤٢-٨٩ ديناراً تقريباً التي تقابل خطوط الفقر (EPL3) و(EPL1) على التوالي كما يظهر في الجدول ١، وأن نسبة الأفراد الفقراء (وهي في الوقت نفسه نسبة العوائل الفقيرة) تراوحت بين ٠,٠– ٧,٠%، مما يعني الانخفاض النسبي للفقر المدقع. إن هذه النتيجة منطقية ومتفقة مع التوقعات المسبقة للدراسة وهي تعزى إلى تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء والدواء (القرار ٩٨٦). إذ إن الحصة الغذائية الموزعة تؤمن معظم الاحتياجات الغذائية الحيوية للفرد، إن لم تكن كلها. وإن قيمة تلك الحصة والبالغة ٣٧ ديناراً تقريباً، تشكل حوالي ٤١,٦%، ٥٩% و٨٧,٩% من خط الفقر المدقع، علماً أن كلفة تغطية النقص منخفضة جداً بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية في محافظة أربيل. أما بالنسبة للفجوة النسبية فهي تتراوح بين ٠,٠ – ١٢%. وهذا يعني أنه في أسوأ الحالات، فإن متوسط الإنفاق الفردي للعوائل الفقيرة يبتعد (يقل) بنسبة ١٢ % من الخط الفقر المدقع (البالغ حوالي ٨٩ ديناراً تقريباً). أي أن متوسط إنفاق الفقير هو ٨٨% من خط الفقر. وبعبارة أخرى إذا تمّت زيادة الإنفاق الفردي على الغذاء للفقراء بمقدار ١٠,٦٧ دينار، فان إنفاق الفقراء يصل إلى خط الفقر ٨٨,٩٢ ديناراً. وعلى العموم، المبلغ اللازم لتخليص الأفراد للعينة المبحوثة من الفقر وهو ١٠٦٧ ديناراً(*). وهي الفجوة الإجمالية للفقر المدقع لعينة الدراسة.

الجدول ١
خطوط الفقر المقدرة والمؤشرات المناظرة لكل خط في مجمعي (بنصلاوة وداره توو)

خطوط الفقر			المؤشـــــرات المناظرة لكل خط					
نوع الخط		مقدار الخط (دينار)	عدد الأفراد الفقراء (q)	نسبة الأفراد الفقراء (%) (H)	الفجوة الإجمالية للفقر(دينار) TPG	الفجوة النسبية للفقر (%) (I)	مؤشر SEN (PS)	مؤشر شدة الفقر(%) PFGT
الفقر المدقع	EPL1	٨٨,٩٢	١٠٠	٧,٠	١٠٦٧	١٢	٠,٠١٣٤	٠,٠٦
	EPL2	٦٣	٢٥	١,٧	١٦٠,٦٥	١٠,٢	٠,٠٠١٦	٠,٠٠٧
	EPL3	٤٢,٠٧٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفقر المطلق	APL1 a	١٠٨,٠٤	٥٤	٣,٨	٧١١,٧٧	١٢,٢	٠,٠٠٧٢	٠,٠١٤
	APL1 b	١٢٩,٨	١٢٧	٨,٩	٣٠٤٩,٦٥	١٨,٥	٠,٠٢٢	٠,٠٤٣
	APL2	١١٦,٨٩	٨٦	٦	١٣٠٦,٨٣	١٣	٠,٠١١	٠,٠٢٢
	APL3	٧٧,٧١	٨	٠,٦	٣٤,١٩	٥,٥	٠,٠٠٠٣	٠,٠٠١٤

(*) ١٠,٦٧ X١٠٠ =١٠٦٧، إذ فإن ١٠٠ هو عدد الأفراد الفقراء في العينة المبحوثة.

	APL4	١٠٩,٤	٥٤	٣,٨	٧٧٩,٨	١٣,٢	٠,٠٠٧٥	٠,٠١٥
	APL5	٩٩,٣٨	٢٠	١,٤	١٤٩,١	٧,٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٩
	APL6a	٢٢٠,٢٥	٨٠٩	٥٦,٤	٤١٨٧٢,٨٣	٢٣,٥	٠,١٨	٠,٧
	APL6b	١٤٦,٨٣	٢٨٠	١٩,٥	٨٣٠٤,٧	٢٠,٢	٠,٠٦٧	٠,١٥
الفقر النسبي	RPL1	١٠٨,٦٢	٥٤	٣,٨	٧٣٩	١٢,٦	٠,٠٠٧٤	٠,٠١٤
الفقر النسبي	RPL2	١٠١,٢٣	٢٥	١,٧	٢٣٥,٣٦	٩,٣	٠,٠٠٢٨	٠,٠٠٩٨
الفقر النسبي	RPL3	١٣٠	١٣٢	٩,٢	٣١٩١,٧٦	١٨,٦	٠,٠٢٣	٠,٠٤٣
الفقر الاجتهادي	SPL	١٩٣	٦٠٠	٤١,٩	٢٥٤٧٦	٢٢	٠,١١٨	٠,٤

المصدر: تم احتساب الجدول بالاعتماد على البيانات الأولية لعينة الدراسة وعلى وفق الصيغ التي تم توصيفها في البند السابق.

كما يظهر في الجدول، فإن مؤشري (SEN) (PS) وشدة الفقر (PFGT) منخفضان أيضاً بالنسبة لخط الفقر المدقع. وذلك لأن مؤشر (SEN) دالة لكل من نسبة الفقراء (H) والفجوة النسبية (I) ومعامل جيني لتوزيع الإنفاق بين الفقراء (G) إذ بلغت قيمة معامل جيني ٠,٠٨٢ المقابل لخط الفقر (EPL1). لذا فإن أعلى مؤشر (SEN) للفقر المدقع هو ٠,٠١٣٤ مما يعني أن متوسط الإنفاق الشهري للفقراء هي متقاربة على ضوء معامل جيني.

على الرغم من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وعلى الرغم من إمكانية القول بأنه ليس هناك مجاعة، أي عدم وجود نقص حاد في السعرات الحرارية اللازمة، ولا يشكل الفقر المدقع خطراً على المواطنين، وكل فرد يحصل على السعرات المطلوبة تقريباً، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود سوء التغذية، لأن المواد الغذائية الموزعة حسب البطاقة التموينية لاتتضمن جميع العناصر الغذائية المطلوبة لجسم الإنسان (كالبروتين الحيواني، منتجات الألبان، الفواكه والأسماك وغيرها)، بل تتضمن جزءاً من العناصر المطلوبة. وبعبارة آخرى فإنها تتضمن الحد الأدنى من المستلزمات الغذائية التي يحتاجها الفرد.

٢. **الفقر المطلق:** بما أن المفهوم المطلق للفقر يعد هو الأهم، والذي يعول عليه كثيراً في البلدان النامية، سيتم تسليط الضوء عليه بشكل أكثر تفصيلاً. ونظراً لاستخدام أكثر من مقياس وأكثر من أسلوب لقياس خطوط الفقر المطلق، فقد أصبح لدينا عدد من خطوط الفقر المطلق بدلاً من خط واحد.

من الجدول ١ يتضح أن مدى خط الفقر المطلق (ماعدا الخطين (APL6a) و (APL6b) والذين تمّ تقديرهما حسب منهجية البنك الدولي)، يتراوح بين ٧٧,٧١- ١٢٩,٨ ديناراً، وهما يقابلان (APL3) و(APL1b) على التوالي، وأن مؤشر نسبة الفقراء المناظر لهذين الخطين قد بلغ ٠,٦% و ٨,٩% على التوالي. كما أن الفجوة النسبية المناظرة لهما تبلغ ٥,٥% و١٨,٥% على التوالي. وهذا يعني أن متوسط إنفاق الفقير إلى خط الفقر يتراوح بين ٩٤,٥% و٨١,٥%.

إن الانخفاض النسبي لكل من مؤشري نسبة الفقر والفجوة النسبية للفقر يشيران إلى أن الفقر المطلق منخفض نسبياً في مجمعي (بنصلاوة و داره توو). اذ

وفقاً لمؤشر الفجوة النسبية يمكن القضاء على الفقر المطلق إذا ما تمّ زيادة الإنفاق الشهري لكل شخص فقير بمقدار ٢٤ ديناراً تقريباً كحد أقصى.

وبالنسبة للفجوة الإجمالية القصوى فقد بلغ ٣٠٤٩,٦٥ ديناراً. وفيما يتعلّق بالمجتمع المبحوث إذا ما افترضنا أن نسبة الأفراد الفقراء هي نسبة الفقراء نفسها للعينة المبحوثة والبالغة ٨,٩% كأقصى حد، مما يعني أن عدد الأفراد الفقراء يبلغ ٧٠١٢ فرداً. بزيادة الإنفاق الفردي الشهري للفقراء بمبلغ ٢٤ ديناراً يمكن التخلص من الفقر المطلق، أي زيادة إجمالي الإنفاق بمقدار ١٦٨٢٨٨ ديناراً شهرياً.

بما أن مؤشري نسبة الفقراء (H) والفجوة النسبية للفقر (I) المناظرين لخط الفقر (APL3) و(APL1B) منخفضين، ونظراً لانخفاض مؤشر جيني لتوزيع الإنفاق بين الفقراء (GP) والبالغ ٠,٠ و٠,٠٧٩، على التوالي. عليه، فإن مؤشر (SEN) لهذين الخطين قد ظهرا منخفضين أيضاً و بلغا ٠,٠٠٠٣ و٠,٠٢٢ على التوالي. وذلك لكون (PS) دالة متزايدة للمؤشرات الثلاثة (H, I, GP)، ومن الجدير بالملاحظة أنه يوجد اتساق بين مؤشري (Sen) وشدة الفقر (PFGT)، فعندما تكون قيمة مؤشر(Sen) منخفضة بالنسبة لخط فقر معين، تكون قيمة مؤشر شدة الفقر منخفضة أيضاً. وعندما ترتفع قيمة مؤشر (Sen) ترتفع معها الأخيرة. مثلاً بلغ مؤشر شدة الفقر ٠,٠٤٣% المقابل لخط الفقر (APL1B) الذي يقابله مؤشر(Sen) البالغ ٠,٠٢٢، وعندما انخفض مؤشر (Sen) وبلغ ٠,٠٠٠٣ المقابل لخط الفقر (APL3)، فقد بلغ مؤشر شدة الفقر ٠,٠٠١٤%، وهكذا. وكما هو واضح في الجدول١.

من النتائج التي تم استعراضها، يتضح أن الفقر المطلق في عينة الدراسة لايعد مشكلة كبيرة وحادة. إن هذه النتيجة تفسر بعوامل عديدة، من أهمها هي: كان للقرار ٩٨٦ أثراً إيجابياً في المستوى المعيشي، ولاسيما الغذائي للمواطنين، إذ إن قيمة المواد الغذائية الموزعة وفق البطاقة التموينية والبالغة ٣٧ ديناراً تقريباً تشكل ١٧%، و٣٢,٤٦% من متوسط الإنفاق الفردي العام ومتوسط الإنفاق الفردي على المواد الغذائية على التوالي. وهذا يعني أن البطاقة التموينية قد أمّنت معظم البنود الغذائية الضرورية للإنسان، مما أدى إلى إبقاء مبالغ إضافية لدى الكثير من الفقراء لإنفاقها على المواد الاستهلاكية الضرورية الأخرى، ومن ثم، انخفاض الفقر المطلق. ومما لاشك فيه أن الحالة المعيشية للمواطنين كانت سيئة جداً قبل تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء والدواء.

كما أن هناك أسباباً أخرى لعدم تردي مستوى المعيشة، كالتحويلات التي تتلقاها بعض الأسر من أفرادها في الخارج، فضلاً عن مساعدات العديد من المنظمات الخيرية غير الحكومية المتواجدة في الإقليم التي كان لها الأثر الإيجابي في المستوى المعيشي للمواطنين بشكل أو بآخر.

وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى انخفاض نسبي للفقر المطلق على وفق المؤشرات والمقاييس المعتمدة، وعلى الرغم من أن ذلك يعزى إلى العوامل التي ذكرت انفاًَ، إلاّ أنه يعتقد أن تلك النتائج قد تكون متحيزة إلى الأسفل إلى حدٍ ما. من هنا، إذا كان هناك نوع من التحفظات بشأن النتائج، فإنها قد تكون معقولة. وقد يكون أحد أسباب انخفاض معايير الفقر المطلق بالنسبة لخطوط الفقر الثلاثة (APL1,

APL2 ,PL5) هو إعتمادها على متوسط خطوط الفقر المدقع أساساً لاحتسابها. وبما أن الأخير منخفض بسبب تدني أسعار البنود الغذائية الموزعة بالبطاقة التموينية، إنعكس ذلك على انخفاض قيمة خطوط الفقر المطلق الثلاثة المذكورة انفاً. أما بخصوص الخط (PL3) فقد تمّ احتسابه بتعديل خط الفقر المطلق في العراق للعام ١٩٨٨ بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في أربيل، وقد تكون تلك الأرقام القياسية معرضة للأخطاء.

ومما يعزز التحفظات السابقة هو استخدام منهجية البنك الدولي لقياس خط الفقر المطلق، (APL6A) و(PL6B) والبالغ ٢٢٠,٢٥ و١٤٦,٨٦ ديناراً، على التوالي، ومقارنته بنتائج الدراسة الحالية. إن مؤشر نسبة الفقراء المقابل لهما يبلغ ٥٦,٤% و١٩,٥% على التوالي، ويعدان مرتفعين مقارنةً بخطوط الفقر الأخرى المحددة وفق المنهجية التقليدية. وكذلك بلغ مؤشر الفجوة النسبية المقابل لهما ٢٣,٥% و٢٠,٢% على التوالي. ومتوسط الإنفاق الفردي الشهري للفقر لهذين الخطين يبلغان ١٦٨ و ١١٧,١٧ ديناراً على التوالي. أما متوسط الإنفاق الفردي الشهري للبنود الغذائية للفقر المقابل للخطين فيبلغ ١١٠ و٩٠ ديناراً شهرياً، على التوالي. أي أن نسبة الإنفاق على الغذاء تبلغ ٥٠% و٦١,٣ % بالنسبة لهذين الخطين، على التوالي. إن ارتفاع نسبة الإنفاق الغذائي له مدلوله فيما يتعلق بتحفظاتنا بشأن نتائج قياس الفقر على وفق المؤشرات الأخرى، كما سيتم توضيحه في الفقرة الآتية.

ويمكن الاهتداء إلى مؤشر نسبة الإنفاق الغذائي لتكوين صورة أو فكرة معينة بشأن الفقر. إذ إن الأسر الفقيرة تنفق نسبة عالية من دخولها على المواد الغذائية. وعلى الرغم من أن قيمة البنود الغذائية الضرورية، ولاسيما المواد الموزعة حسب البطاقة التموينية منخفضة نسبياً إلاّ أن نسبة الإنفاق على المواد الغذائية لعينة الدراسة البالغة ٥٢,٤٦%، هي عالية نسبياً. وقد بلغت تلك النسبة ٦٦,٦% بالنسبة للفئة الإنفاقية الأولى، كما هي مدرجةٌ في الملحق ١.

إن هذه النتيجة تعزز تحفظاتنا بشأن تحيز مقاييس الفقر المطلق المستخدمة نحو الأسفل. إذ إن نسبة الإنفاق الغذائي للفئة الإنفاقية العاشرة، وهي الفئة التي يقع فيها خط الفقر المحدد بـ٢٢٠,٢٥ ديناراً وفقاً لمنهجية البنك الدولي، تبلغ ٥٣,٣%. وكما هو واضح في الملحق١. علماً أن كمية استهلاك المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية تنخفض كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على الغذاء، كالبروتينات الحيوانية، ومنتجات الألبان والفواكه وغيرها.

٣. **الفقر النسبي:** على الرغم من أن الفقر النسبي غالباً يخص البلدان المتقدمة ولا يعول عليه كثيراً في البلدان النامية، إلا أن التطرق إليه ومعرفته تكون مفيدة للدراسة. فقد تراوحت خطوط الفقر الثلاثة بين ١٠١,٢٣-١٣٠ ديناراً، وكما هو واضح في الجدول ١. وقد تراوحت نسبة الأفراد الفقراء بين ١,٧%-٩,٢%. أما الفجوة النسبية فقد تراوحت بين ٩,٣%-١٨,٦%. المناظرة لهذين الخطين على التوالي. ويعدّ هذان المؤشران منخفضين نسبياً، ويعزى ذلك إلى تقارب المستوى

المعيشي لسكان عينة الدراسة إلى حدٍ ما، كما دل على ذلك معامل جيني للتوزيع والبالغ ٠,٢.

ومن الجدير بالملاحظة انخفاض خط الفقر النسبي المحدد بنصف الوسيط والبالغ ١٠١,٢٣، ومن ثم انخفاض مؤشري نسبة الفقر والفجوة النسبية المناظرة له، مقارنة بنظيره المحدد على أساس نصف المتوسط العام للإنفاق الفردي والبالغ ١٠٨,٦٢ دينار. وتعزى هذه النتيجة إلى الانخفاض النسبي لدرجة التفاوت في توزيع الإنفاق الفردي لعينة الدراسة المقاسة بمعامل جيني والبالغ ٠,٢، كما أن هذه النتيجة تعزز الرأي القائل بإمكانية القضاء على الفقر النسبي بمجرد تخفيض درجة التفاوت، وليس القضاء عليه بين أفراد المجتمع، والحالة مختلفة عندما يتم تحديد خط الفقر النسبي بنصف المتوسط العام، التي تستلزم القضاء على التفاوت بغية القضاء على الفقر النسبي (صابر، ٢٠٠٣، ١٢).

من الملاحظ أن مؤشرات الفقر، المعتمدة على خط الفقر (RPL3) والمحدد على أساس ٢٠% من الأفراد الأدنى إنفاقاً، مهما كان مستوى معيشتهم، هي أكبر من مؤشرات الفقر المعتمدة على (RPL1) و(RPL2)، وهي أحد عيوب الاعتماد على المفهوم النسبي للفقر. فليس واضحاً لماذا ينبغي أن يحدد الفقر في ضوء نقطة مئوية معينة بدلاً من الأخرى ولاسيما في البلدان النامية لتبني السياسات الاقتصادية الهادفة إلى القضاء على الفقر أو التخفيف من حدته.

٤. **الفقر الاجتهادي:** كما ذكرنا في البند الخاص بصياغة الإنموذج، لا يتم تحديد خط الفقر الاجتهادي بالطرق الموضوعية. إذ إن تحديده خاضع للاجتهاد. لذا، فإنه يختلف من عينة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، باختلاف العوائل المبحوثة والتي تتأثر بجملة من العوامل والظروف المحيطة بها. ومع ذلك، تمّ تحديد هذا الخط بالطريقة التي تمّ توضيحها في البند المذكور آنفاً، كما تمّ قياس مؤشرات الفقر المناظرة لهذا الخط بالطرق المنهجية المماثلة لبقية أنواع الفقر.

بملاحظة جدول١، يظهر أن خط الفقر الاجتهادي قد بلغ ١٩٣ ديناراً، وأن مؤشري نسبة الفقر والفجوة النسبية المناظرين لذلك الخط قد بلغا ٤١,٩% و٢٢%، على التوالي. وهذا يعني أن العوائل المبحوثة قد ارتضت بأنه إذا بلغ متوسط الإنفاق الفردي الشهري ١٩٣ ديناراً، فإنها لا تعد نفسها فقيرة. ومما يلفت النظر أن هذا المقدار قريب من متوسط خط الفقر المطلق المحدد وفقاً لمنهجية البنك الدولي، مما يعطي انطباعاً بمعقولية ومنطقية هذا المقدار من خط الفقر الاجتهادي وعدم وجود المبالغة في تحديده. ويمكن تفسير ذلك بأنه وبسبب تقارب المستوى المعيشي لسكان عينة الدراسة فإن طابع الفقر النسبي هو الغالب في عينة الدراسة، وهذا يعني أن الأسر الفقيرة في عينة الدراسة، على الرغم من تدني مستوى معيشتهم، فانهم عندما يقارنون أوضاعهم المعيشية مع أوضاع السكان أو الأسر الأخرى التي تعيش في منطقتهم، فانهم لا يجدون تبايناً كبيراً في مستوى معيشتهم. من هنا يرضون بمستوى معيشي قريب من مستوى معيشتهم حتى ولو لم يكن مستوى مرتفعاً جداً.

إن ما يلفت النظر بالنسبة لخط الفقر الاجتهادي والبالغ ١٩٣ ديناراً أنه يقع ضمن خطي الفقر المحددين وفقاً لمنهجية البنك الدولي ١٤٦,٨٣-٢٢٠,٢٥ ديناراً.

وهذه النتيجة تعزز تحفظاتنا السابقة بشأن انخفاض خطوط الفقر المطلق المحددة على وفق المنهجية التقليدية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه النتيجة تشير إلى منطقية ومعقولية خط الفقر الاجتهادي المحدد لعينة الدراسة. ويمكن إعتماده على أساس كونه خطاً للفقر المطلق.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً – الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من الاستنتاجات، أهمها:

١. أظهرت الدراسة أن الفقر المدقع منخفض جداً، إذ إن أعلى نسبة للفقراء الواقعين في الفقر المدقع تراوحت بين ٠,٠ و٧٠% وتقابلها الفجوة النسبية للفقر بين ٠,٠ و١٢% كما أن مؤشري Sen وشدة الفقر منخفضان جداً. مما يدل على أن الفقر المدقع ليس بمشكلة خطيرة، أي لا توجد مجاعة في المجتمع المبحوث، والسبب هو التأثير الإيجابي للقرار ٩٨٦ للقضاء على المجاعة.

٢. تشير النتائج إلى الانخفاض النسبي للفقر المطلق على وفق المؤشرات المعتمدة على أساس الطرائق المنهجية التقليدية لقياس الفقر. إذ إن نسبة الفقراء تراوحت بين ٠,٦% و٨,٩% تقابلها الفجوة النسبية للفقر ٥,٥% و١٨,٥%. إن الانخفاض النسبي للفقر المطلق بالطرائق التقليدية قد يعزى إلى التأثير الإيجابي للقرار ٩٨٦ في المستوى المعيشي وانخفاض تكلفة المواد الغذائية الأساسية، إذ إن الإنفاق على البنود الغذائية المختلفة تشكل ٥٢,٤٦% من إجمالي الإنفاق الفردي. كما أن تحيز مؤشرات الفقر المطلق قد يعزى إلى اعتماد معظم خطوط الفقر المطلق على احتساب خطوط الفقر المدقع التي هي بدورها منخفضة لانخفاض قيمة البنود الغذائية الموزعة بالبطاقة التموينية، مما يؤدي إلى إبداء نوع من التحفظات بشأن قياس خطوط ومؤشرات الفقر المطلق بالطرق التقليدية.

٣. عند اعتماد منهجية البنك الدولي ارتفعت مؤشرات الفقر المطلق، إذ تراوحت نسبة الفقراء بين ١٩,٥% إلى ٥٦,٤% تقابلها الفجوة النسبية ٢٠% إلى ٢٤% تقريباً، فهي مؤشرات عالية مقارنة بمؤشرات المنهجية التقليدية المذكورة في الفقرة ٢، مما يعزز تحفظاتنا على المؤشرات المعتمدة على المنهجية التقليدية.

٤. إن مؤشرات قياس الفقر الاجتهادي تقع ضمن مدى مؤشرات الفقر المطلق وفقاً لمنهجية البنك الدولي، إذ إن خط الفقر الاجتهادي محدد بـ ١٩٣ ديناراً، كما أن مؤشري نسبة الفقر والفجوة النسبية بلغتا ٤٢% و٢٢% تقريباً على التوالي. وهذه النتيجة تفسر تحفظاتنا بشأن استخدام المنهجية التقليدية لقياس الفقر من جهة، ومن جهة أخرى تشير إلى اتساق مؤشرات الفقر الاجتهادي وتوافقها مع مؤشرات الفقر المطلق وفقاً منهجية البنك الدولي، فضلاً عن منطقية النتائج.

٥. أشارت النتائج إلى انخفاض مؤشرات الفقر النسبي. إذ تراوح مؤشر نسبة الفقراء بين ١,٧% إلى ٩,٢% تقابلها الفجوة النسبية ٩,٣% و ١٨,٦% وقد يعزى هذا الانخفاض في مؤشرات الفقر النسبي إلى الاعتدال النسبي في توزيع الإنفاق

الفردي في عينة الدراسة. إذ إن قيمة معامل جيني، الذي يعد مقياساً شائعاً لقياس التفاوت قد بلغت ٠,٢ في عينة الدراسة.

٦. اتساق مؤشري Sen وشدة الفقر مع بقية المؤشرات، فعندما ترتفع قيم خط الفقر ونسبة الفقر والفجوة النسبية يرتفع معها المؤشران المذكوران، والشيء نفسه في حال انخفاض المؤشرات الأخرى تنخفض معها قيمة المؤشرين.

٧. أظهر مؤشر نسبة الإنفاق على المواد الغذائية مستوى عالٍ نسبياً لمعظم العوائل بالأخص بين العوائل الفقيرة، فقد بلغت تلك النسبة ٥٢,٤٦% في عينة الدراسة بشكل عام، في حين بلغت ٦٦,٣٦% للفئة الإنفاقية الأولى، مما يعني إن معظم العوائل لم تصل إلى مستوى الإشباع من المواد الغذائية.

ثانياً- التوصيات

إستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة واستنتاجاتها فقد تم التوصل إلى جملة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها، إما لغرض معالجة مشكلة الفقر أو لخدمة الدراسات المستقبلية الخاصة بالفقر. وتتلخص التوصيات بما يأتي:

١. مساعدة الأسر المُرّحلة من محافظة كركوك و(طه رميان) على العودة إلى أماكنهم الأصلية وإعادة منازلهم وأراضيهم الزراعية التي سلبت منهم. وهي المطلب الرئيس للسكان المُرّحلين في هذه المناطق. وإن هذا الإجراء يخفف من معاناة العوائل المرحلة. إذ إن بحدود ٥٠% من الاسر الفقيرة هي من الاسر المرحلة من محافظة كركوك

٢. اتخاذ ما يلزم من قبل حكومة الإقليم لعودة المزارعين المرحلين في محافظة أربيل ومساعدتهم لإعادة إحياء أراضيهم وتربية حيواناتهم بمختلف الوسائل والإجراءات التنفيذية والتشريعية المتاحة، وتقديم التسهيلات الممكنة لتلك العوائل، اذ إن٢٩% من الاسر الفقيرة نزحت من القرى التي تمَ تدميرها.

٣. قيام الدولة بتبني سياسة واضحة المعالم لمكافحة الفقر وذلك بوضع برامج خاصة تتضمن تحسين الوضع المعاشي بزيادة دخولهم وزيادة قدرتهم الذاتية على تنمية مواردهم. إن كل هذا يتطلب جملة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية، كإصدار التشريعات الخاصة بتحديد الأجور والضمان الاجتماعي وتوفير الخدمات الأساسية للفقراء والتركيز على مناطق الكساد وفتح المعاهد والمراكز الخاصة بالتدريب لزيادة فرص العمال للحصول على العمل بأجور أعلى .....ألخ.

٤. توعية المواطنين على ضرورة تنظيم الأسرة لتقليل حجمها. إذ أظهرت الدراسة أن ٨٤% من الأسر الفقيرة عدد أفرادها عشرة أو أكثر.

٥. الاستمرار في توزيع المواد الغذائية بالبطاقة التموينية على الأقل لحين تحسن الوضع الاقتصادي في البلد، ولحين إصدار التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

٦. تفعيل الدوائر الإحصائية في الإقليم للقيام بجمع البيانات عن الدخول والإنفاق والأوضاع الاقتصادية للأسر وبشكل دوري، وذلك لاستخدام تلك البيانات من

قبل الباحثين والجهات المعنية لإجراء دراسات عن الفقر بأبعاده كافة، كاتجاهه عبر الزمن، ومدى انتشاره الجغرافي وتحديد الجماعات المعرضة للفقر، وغيرها من الأبعاد كتحديد العوامل المؤثرة في الفقر والسبل الكفيلة بالحد من انتشاره أو تخفيف حدته.

٧. لقد أظهرت الدراسة اختلاف مؤشرات قياس الفقر تبعاً لاختلاف المفاهيم والمعايير المنهجية المستخدمة، مما يعطي إنطباعاً مختلفاً، عليه نوصي باستخدام أكثر من طريقة لكي تصبح الصورة أوضح، فضلاً عن الاستعانة بالمؤشرات الأخرى التي تخدم تحليل الفقر وتفسيره، لأن الطرائق المنهجية قد تكون غير كافية في توضيح الصورة.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. باقر، محمد حسين، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر ٣، ١٩٩٦.

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، جامعة أوكسفورد، نيويورك. الانترنيت، ٢٠٠٣.

٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أيلول، ٢٠٠١.

٤. عثمان، صابر بيرداود وعمر، لقمان عثمان، قياس الفقر لمدينة أربيل لعام ١٩٩٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، بحث مقبول للنشر في مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، المجلة العلمية لجامعة صلاح الدين – أربيل، ٢٠٠٣.

٥. علي، علي عبد القادر، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، بحث منشور على شبكة الانترنيت.

٦. الفارس، عبد الرزاق، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

٧. القرءان الكريم .

٨. الكليدار، قصي قاسم، قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر ومستوى الكفاءة و مستوى الرفاهية للسنوات ١٩٧٩ – ١٩٨٨ و ١٩٩٠، أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٩١.

٩. محمد،ناصح هاشم، تقدير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأهميتها الاقتصادية قي محافظة أربيل للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة صلاح الدين – أربيل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٤.

١٠. المعموري، محمد علي موسى، تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٠.

١١. المهاجر، محمد كاظم، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر٤، ١٩٩٧.

١٢. نادر، مريان، واقع الفقر في الأردن، في: حسين شخاترة وآخرون، الناشرون، البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، بيروت، ٢٠٠٠.

١٣. النجفي، سالم توفيق، موروثات القرن العشرينمقاربات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
١٤. ويبستر، أندرو، مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد يوسف، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦.

ثانياً- المراجع باللغة الإنكليزية

1. Atkinson, A. B., The Economics of Inequality، Oxford University, London, 1975.
2. Bernal, N.B., *et.al.*, Measures of Poverty and Inequality: Philippine estimates and policy options, In slottje, Daniel, J., Dangum, Camelo and Lemmi, Achille (eds.), Income Distribution, Social welfare, Inequality, and poverty JAI, Press Inc., London, 1995.
3. George, V. and Lawson, R., Poverty and Inequality in Common Market Countries, Rout Ledge on Kegan Paul Ltd., London, 1980.
4. Pannuzi, N. and Quaranta, A. G., Measuring Poverty: Acase Study in An Italian Industrial City, In: Slottge, Daniel J. Dagum, Camilo and Lemmi , Achille (eds.), Income Distribution, Social Welfare, Inequality and Poverty JAI, Press Inc, London, 1995.
5. Sen, A., An Ordinal Approach to Measurement, Economitrica, Vol. 44, no. 2, 1976.
6. Townsend, Peter, The Measurement of Poverty, British, j. of Sociology, 1954.
7. www.imf.org, International Monitory Fund, Statically Appendix, Table 8, Summary of Inflation.
8. www.undp.org Lanjouw, J. O., Demystifying Poverty Line.
9. www.undp.org, United Nations Development Program (UNDP), Human Development Report (HDR) 1997, New York, Oxford University Press.